المشرق الرقميّة
العدد السادس والعشرون
أيلول ٢٠٢٥

الذاكرة الملطَّخة بالدم
الحرب الإسرائيليَّة على غزَّة بين المقارنات التاريخيَّة والأخلاقيَّة السياسيَّة الدوليَّة

الأستاذ أنطوان سلامة*

لاجئون فلسطينيُّون في طريقهم إلى لبنان في ٤ نوفمبر ١٩٤٨ – زمن النكبة. (الصورة من أسوشيتد برس).

مقدِّمة

منذ أواخر العام ٢٠٢٣ دخلت غزَّة مرحلة جديدة من العنف الإسرائيليّ، تمثَّلت في حرب شاملة وصفتها منظَّمات دوليَّة بأنَّها الأقسى منذ عقود، من حيث مستوى الدمار وعدد الضحايا ونوعيَّة الانتهاكات.

* **الأستاذ أنطوان سلامه:** كاتب وصحافيٌّ وناشر موقع ليبانون تابلويد. أستاذ محاضر في عدد من الجامعات اللّبنانيّة في الإعلام والقضايا المعاصرة. حائز إجازتين في التّوثيق وفي الصّحافة (الجامعة اللّبنانيّة)، وشهادة ماستر في علم الاجتماع (جامعة الكسليك). إعلاميٌّ في الإذاعة والتّلفزيون. له مؤلّفات عدّة أبرزُها: **طانيوس شاهين من منازلة الإقطاع إلى عجز الثّورة** (دار النّهار)، و**نار المُقدَّس والمحرَّم الكاريكاتور الدانماركيّ من كوبنهاغن إلى الأشرفيَّة** (دار مختارات).
scriptonline.as@gmail.com

لم تعد هذه الحرب حدثًا محليًّا محصورًا بجغرافيا القطاع، بل تحوَّلت إلى اختبار جوهريٍّ لـ "الأخلاقيَّة السياسيَّة الدوليَّة" التي تشكَّلت بعد الحرب العالميَّة الثانية.

المفارقة أنَّ المنظومة القانونيَّة، التي نشأت لحماية المدنيِّين من الإبادة الجماعيَّة وجرائم الحرب، تطبَّق اليوم بشكل انتقائيٍّ واضح في المقارنة التاريخيَّة والقانونيَّة والأخلاقيَّة.

تختبر هذه الحرب ما يُسمَّى بـ "الأخلاقيَّة السياسيَّة" للنظام الدوليّ. إذ تكشف مشاهد الدمار الهائل اليوميَّة، وتجويع السكَّان، واستهداف البنية التحتيَّة المدنيَّة في غزَّة، فجوةً بين المبادئ التي تأسَّس عليها القانون الدوليّ الإنسانيُّ بعد الحرب العالميَّة الثانية، وبين الممارسة الفعليَّة للقوى الغربيَّة في تعاملها مع إسرائيل. فهل هذا الحكم أو التوصيف الشائع دقيق وواقعيّ؟

الذاكرة الجماعيَّة وصورة الضحيَّة

منذ أواخر القرن التاسع عشر حتَّى القرن العشرين صاغت الحروب والاضطهادات في أوروبا صورة عالميَّة لمفهوم "الضحيَّة" كمرجعيَّة أخلاقيَّة دوليَّة. وقد رسَّخت مأساة اليهود في "بوغرومات" روسيا القيصريَّة، والهولوكوست هذه الصورة، لتصبح جزءًا محوريًّا من الخطابَين الغربيّ والإسرائيليّ.

في المقابل، بقيت مأساة الفلسطينيِّين، من النكبة في العام ١٩٤٨ وصولًا إلى المجازر الجماعيَّة في غزَّة، خارج هذا الإطار، إذ لم يعترف الغرب عمومًا بالفلسطينيِّين كـ "ضحايا" أو " فرائس" في مواجهة آلة عسكريَّة متفوِّقة.

حصلت إسرائيل على "استثناء أخلاقيٍّ" يجنِّبها النقد الفعليَّ واللجم الواقعيَّ، بينما تُصنَّف أيُّ مساءلةٍ لها ضمن خانة "معاداة الساميَّة". ومن الدلائل الحديثة جدلٌ حصل بين رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو والرئيس الفرنسيّ إيمانويل ماكرون بشأن اعتراف باريس بالدولة الفلسطينيَّة. لقد رأى نتنياهو أنَّ فرنسا باعترافها بهذه الدولة تكافئ "إرهاب حماس" وتؤجِّج "نار معاداة الساميَّة" فردَّ عليه ماكرون بأنَّ بلاده "لا تحتاج دروسًا في مكافحة معاداة الساميَّة".

الجذور التاريخيَّة للانحياز

تحمل السياسات الغربيَّة إجمالًا "عُقدًا تاريخيَّة–سياسيَّة" تشبه في آليَّتها العُقد النفسيَّة عند الأفراد، تغذِّيها ذاكرة البوغروم والهولوكوست. هذه الصدمات الجماعيَّة دفعت الغرب إلى تبنِّي سياسات تعويضيَّة لمصلحة اليهود، مع تهميش التجربة الفلسطينيَّة المأساويَّة، برغم التشابه البنيويّ في أنماط العنف القوميّ والعِرقيّ الذي طال الطرفَين، لكنَّها اختلفت في أبعادها التاريخيَّة ومنهجيَّة تنفيذها وأهدافها النهائيَّة.

المقارنة التاريخيَّة والنتائج

اعتمد النازيُّون بين العامَين ١٩٤١ و١٩٤٥ سياسة منظَّمة للإبادة على أساس الهويَّة اليهوديَّة (الهولوكوست)، فيما تعرَّض اليهود في الحقبة القيصريَّة لاعتداءات شعبيَّة عنيفة بتغطية رسميَّة (البوغروم).

أمَّا الفلسطينيُّون فقد واجهوا تهجيرًا قسريًّا منظَّمًا في عهد الانتداب البريطانيّ، فيما صنَّف مؤرِّخون السياسات الصهيونيّة كتطهير عرقيٍّ (Ethnic Cleansing) يهدف الى" تهويد الأرض" الفلسطينيَّة.

لكنَّ النتائج اختلفت جذريًّا: حصل اليهود على دعم غربيٍّ متواصل أفضى إلى قيام إسرائيل، في حين فقد الفلسطينيُّون وطنهم وتشتَّتوا في المنافي ومخيَّمات اللجوء، وفُرضت عليهم قيود العودة.

النكبة وترسيخ الازدواجيَّة

في العام ١٩٤٨ هجَّرت الحركة الصهيونيّة نحو ٧٠٠ ألف فلسطينيّ، ودمَّرت مئات المدن والقرى الفلسطينيَّة، فيما منح قرار التقسيم نحو ٥٦٪ من الأرض للأقلِّيَّة اليهوديَّة، واقتطع ٤٣٪ للأغلبيَّة العربيَّة. هذا القرار الظالم جسَّد ازدواجيَّة المعايير، إذ بُني على خلفيَّة الانتصار في الحرب العالميَّة الثانية والرغبة في التكفير عن "الجرائم" ضدَّ اليهود، متجاهلًا الواقع الديمغرافيَّ والتاريخيَّ لفلسطين، ليمهِّد لمسار سياسيٍّ انتهى إلى تعثُّر "حلِّ الدولتَين" بعد عقود من الصراع.

استغلال الذاكرة

استثمرت الحركة الصهيونيّة الهولوكوست والبوغروم أدواتٍ سياسيَّةً لتبرير المشروع الصهيونيّ، بينما جرى تهميش النكبة الفلسطينيَّة في الذاكرة العالميَّة.

والنتيجة: ازدواجيَّة في منح الحماية والاعتراف بإسرائيل، وتلاعب بالذاكرة التاريخيَّة لتبرير العنف المستمرّ ضدَّ الفلسطينيّين.

ومن النتائج الثقافيَّة في صياغة الذاكرة الجماعيَّة، تبنَّى المجتمع الدوليّ الرواية الإسرائيليَّة في تخليد الهولوكوست في الذاكرة الجماعيَّة اليهوديَّة والعالميَّة كمأساة إنسانيَّة كبرى وكأنموذجٍ لمخاطر العنصريَّة والكراهية، تبلورت في مؤسَّسات تعليميَّة وتاريخيَّة بُنيت أيضًا على جزء آخر من الذاكرة اليهوديَّة تحدِّد البوغروم مقدِّمةً لعصر العنف الحديث.

لم تكن الهولوكوست مجرَّد "مأساة إنسانيَّة" بل لحظة مفصليَّة أعادت صياغة القِيم السياسيَّة والقانونيَّة العالميَّة، فنتج عنها إقرار اتِّفاقيَّة منع جريمة الإبادة الجماعيَّة (١٩٤٨) واتِّفاقيَّة جنيف (١٩٤٩) باعتبارهما ركيزتَين للمنظومة الإنسانيَّة الدوليَّة. ومع ذلك، جرى توظيف الهولوكوست في الوعي الغربيّ بشكل يمنح بعض الشعوب حصانة أخلاقيَّة وسياسيَّة، بينما تُهمَّش مآسٍ أخرى مثل النكبة الفلسطينيَّة.

ويخلِّد الفلسطينيُّون مأساتهم نكبةً مستمرَّة وركيزةَ الهويَّة الوطنيَّة الفلسطينيَّة التي تتمحور على المقاومة المشروعة والحقِّ في العودة.

تُستخرج من "استغلال الدم" معادلات حديثة في السياسة الدوليَّة منها:

– ازدواجيَّة المعايير في اعتبار معاناة اليهود درسًا تاريخيًّا تؤخذ منه العِبَر. ويُهمّش حقُّ الفلسطينيّين في الحماية والعدالة في دولة مستقلَّة قائمة ومعترفٍ بها دوليًّا.

أخطر ما في هذا الاستغلال هو "التلاعب بالذاكرة" فيحوّل الإسرائيليُّون "الهولوكوست" و"البوغروم" إلى أداة لتبرير العنف المتمادي ضدَّ الشعب الفلسطينيّ ما يقوّض الرسالة الأخلاقيَّة للمرحلة التي أعقبت الحرب العالميَّة الثانية، من خلال التمكُّن الإسرائيليّ من الحصول على "الصمت الدوليّ" أو "التواطؤ" في "إلغاء" حقِّ الشعب الفلسطينيّ في تقرير مصيره.

تكرار الجريمة وفشل القِيم

على الرغم من أنَّ النظام الدوليَّ بعد الحرب العالميَّة الثانية تأسَّس على شعار "لن يتكرَّر ذلك أبدًا" (Never again)، إلَّا أنَّ روح اتِّفاقيَّة منع الإبادة الجماعيَّة (١٩٤٨) تُستدعى اليوم لتبرير الممارسات الإسرائيليَّة لا لوقفها. وما يتعرَّض له الفلسطينيُّون في غزَّة من حصار وتجويع وتهجير وتدمير، يَستحضر بشكل مأساويّ ممارسات عنف جماعيٍّ مشابهة تتخطَّى ما شهده اليهود في أوروبا.

فما الفرق بين ما حصل في أوروبا الشرقيَّة والغربيَّة من عنف جماعيٍّ ضدَّ أقلِّيَّة دينيَّة أو عرقيَّة من دون أيِّ رادع، واعتماد منطق العنف ضدَّ من يُنظر إليه كـ "خطر وجوديّ" وبين ما يتعرَّض له الفلسطينيُّون في غزَّة حين تعدُّ إسرائيل قطاعَ غزَّة "تهديدًا أبديًّا"؟

الانتقائيَّة والانحياز

يبقى السؤال: هل يجرؤ الغرب في "اللحظة الغزَّاويَّة" على استعادة الأخلاقيَّة السياسيَّة التي نهضت من رماد الحرب العالميَّة الثانية، والاعتراف بكلِّ الضحايا بلا مفاضلة، أم سيظلُّ الصمت الأخلاقيُّ غطاء للفشل الإنسانيِّ المتكرِّر؟

وكيف يمكن المجتمع الدوليَّ، الذي أقام محاكم "نورمبرغ" (١٩٤٥ و١٩٤٦) لمحاسبة كبار القادة النازيِّين والمسؤولين عن جرائم الحرب والإبادة، ورسَّخ مفهوم "الجرائم ضدَّ الإنسانيَّة"، أن يلتزم الصمت أو التردُّد أمام "المجازر الوحشيَّة" في غزَّة؟

حتَّى محاكم "نورمبرغ" صبَّت في خانة الانحياز والانتقائيَّة، فاقتُصرت على مهزومي الحرب العالميَّة الثانية ولم تشمل القوى المنتصرة كالقصف النوويّ على هيروشيما وناغازاكي، وهو نموذج للانتقائيَّة التي تكرَّرت لاحقاً في البوسنة ورواندا.

ففي حصار سراييفو (١٩٩٢–١٩٩٥) عدَّت المحكمة الجنائيَّة الدوليَّة ليوغوسلافيا السابقة أنَّ القصف المتكرِّر للمدنيِّين جريمة ضدَّ الإنسانيَّة، فتحرَّك المجتمع الدوليُّ عسكريًّا وسياسيًا في البوسنة تحت شعار "الحماية".

وفي رواندا (١٩٩٤)، وبرغم تقاعس المجتمع الدوليّ في بداية ارتكاب المجازر الجماعيَّة، أُنشئت لاحقًا المحكمة الجنائيَّة الدوليَّة الخاصَّة برواندا.

أمَّا في غزَّة فالدمار والموت مستمرَّان وموثَّقان، من دون إرادة دوليَّة لإنشاء محكمة خاصَّة أو تحريك العدالة الجنائيَّة. حتَّى إنَّ محاولات محدودة، مثل طلب جنوب أفريقيا تدابيرَ قضائيَّة أصدرها القاضي نوَّاف

سلام باسم محكمة العدل الدوليَّة (ICJ) بقيت غير فعَّالة لعدم امتثال إسرائيل ورئيس وزرائها بنيامين نتنياهو وغياب آليَّة التنفيذ من مجلس الأمن.

هذا يعكس عمق الهوَّة بين القانون الدوليّ والنوايا السياسيَّة التطبيقيَّة، ويؤكِّد أنَّ العدالة الدوليَّة، وإن كانت واضحة، تبقى رهينة موازين القوى.

فهل يُعترف بفلسطينيّي غزَّة "ضحايا شرعيّين" أم الصفة محجوزة لتاريخ محدَّد وجماعة معيَّنة، تاركة العدالة الإنسانيَّة رهينةَ الانتقائيَّة الدوليَّة؟

تكشف المقارنة بين الموقف الغربيّ من أوكرانيا ومن غزَّة عمق الازدواجيَّة. فالغرب يدافع عن أوكرانيا بوصفها "سلَّة خبز أوروبا" و"بوَّابة الطاقة"، ويصف العدوان الروسيَّ بأنَّه انتهاك للقانون الدوليّ، في حين يغضُّ الطرف عن الانتهاكات الإسرائيليَّة في غزَّة، بل يُعامِل الفلسطينيّين كتهديد للأمن الإقليميّ والدوليّ، وليس كشعب تُنتهك حقوقه. هكذا تتحوَّل المبادئ الأخلاقيَّة إلى أدوات لخدمة التحالفات، لا لحماية القِيم الإنسانيَّة.

المعارضة المحدودة

للموضوعيَّة، لا يمكن التعميم أو اعتبار الموقف الغربيّ الرسميّ متماهيًا كلِّيًّا مع التوجُّهات الإسرائيليَّة، وخير دليل أنَّ إحدى وعشرين دولة غربيَّة، بينها بريطانيا وفرنسا، دانت خطَّة الاستيطان في الضفَّة الغربيَّة المحتلَّة التي وافقت عليها حكومة نتنياهو، وعدَّتها "غير مقبولة"، وتشكِّل "انتهاكًا للقانون الدوليّ". وتبقى هذه الإدانة لفظيَّة لا تتناول تدابير عقابيَّة كما يحصل في ملفَّات دوليَّة أخرى كالملفِّ النوويّ الإيرانيّ.

ويبرز في الغرب حراكٌ معارض لسياسات إسرائيل، يتجسَّد في الكونغرس الأميركيّ في أصوات سياسيَّة مثل رشيدة طليب، إلهان عمر، برني ساندر، وألكسندر أوكاسيو- كورتيز، إضافة إلى أحزاب يساريَّة أوروبيَّة مثل "فرنسا الأبيَّة"، و"بوديموس" الإسبانيّ، وحركات طلَّابيَّة وأكاديميَّة نقديَّة مثل BDS Movement وStudents for justice in Palestine... تنحصر هذه الأصوات في مربَّعات احتجاجيَّة ومعارِضة، فيما يغيب عن العالمَين العربيّ والإسلاميّ حراكُ ضغطٍ مماثل في الحجم والتأثير.

هذا الحراك الشعبيُّ الغربيُّ وإن لم يبلغ مداه الكامل، يؤشِر إلى وعيٍ أخلاقيّ ومجتمعيّ "لم يُترجم بعد في دوائر صنع القرار، تلك الدوائر التي ما زالت تتجاوز أحكام القانون الدوليّ الإنسانيّ الواضحة في التمييز بين الظالم والمظلوم، والداعية إلى حماية المدنيّين وتحييدهم عن النزاعات. فقد نصَّت المادَّة (٣٣) من اتِّفاقيَّة جنيف على حظر العقاب الجماعيّ، ومنعت المادَّة (٥٣) تدمير الممتلكات ما لم تفرضه ضرورة عسكريَّة مباشرة، كما أكَّد اتِّفاق حماية المدنيّين (١٩٧٧/البروتوكول الإضافيّ) على واجب تحييدهم أثناء النزاعات المسلَّحة.

بناء على هذه الموادِّ، تمثِّل الخطط العسكريَّة والأمنيَّة لإسرائيل في غزَّة خرقًا ممنهجًا للقانون الدوليّ، فلماذا لا يتحرَّك الضمير الدوليُّ بفعَّاليَّة ميدانيَّة (تنفيذيَّة) لحماية المدنيّين في القطاع المنكوب؟

الخلاصة

تُظهر المقارنات أنَّ الذاكرة التاريخيَّة ليست حياديَّة، بل تُستثمر سياسيًّا لإنتاج اعتراف بـ "الضحيَّة" أو نفيه. ساهم تهميش النكبة الفلسطينيَّة في النظام الدوليّ في تكريس المأساة الفلسطينيَّة المستمرَّة. فهل يمكن النظام الدوليَّ أن يستعيد صدقيَّته عبر الاعتراف المتساوي بجميع الضحايا، أم سيظلُّ الانحياز جزءًا بنيويًّا من سياسته؟

المراجع

- الخالدي، وليد. **خمسون عامًا على تقسيم فلسطين**. بيروت: دار النهار، ١٩٩٨.
- _____ **الصهيونيَّة في مئة عام**. بيروت: دار النهار، ١٩٩٨.
- مواقع إلكترونيَّة: جريدة **الشرق الأوسط** – محرِّك البحث **غوغل** – وكالة **الصحافة الفرنسيَّة** – *chatgpt*.

- Cohen, Amnon. *Juifs et musulmans en Palestine et en Israel des origines à nos jours*. TEXTO. 2021.
- Geneva Conventions, *ICRC*-1949.
- Halbwachs, Maurice. *On Collective Memory*. University of Chicago Press-1992 (pdf).
- LESCURE, Jean – Claude. *Le Conflit israélo-palestinien en 100 questions*. - TEXTO. 2018.
- Mamdani, Mahmood. *When Victims Become Killers: Colonialism, Nativism and the Genocide in Rwanda*. Princeton University Press - 2001.
- *Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949-1977*, ICRC.
- UN. *Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide*, 1948.
- United Nations. *Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA)*, Gaza Situation Reports, 2023-2024.